الخاتمة

إن في حياة الأمة الإسلامية وتاريخها السياسي قضايا مركَّبة وشديدة التعقيد، تداخلت فيها العلاقة بين الساسة والفقهاء والخبراء والدولة، فكثيراً ما يحدث فسادٌ واستبداد، نتيجة الحضور المادي للسلطة، وما يرافقه من غياب أخلاقي، تأويلاً أو تحريفاً للنص، حتى تكرَّس الحاكم بوصفه شخصاً مصطفىً بإرادة إلهية، وناطقاً انتقائياً بالنص الإلهي. ولهذا فإن الفصل الذي ندعو إليه بين السلطة الحاكمة ووسائل الدعوة وتوجيه المجتمع هو تقعيدٌ للأولويات التي تتصل بالشأن العام أو المصلحة العامة، وتحقق معنى الاستخلاف، دون أي إقصاء أو تهميش للعلماء الناصحين، والإصلاحيين، وأهل الدعوة الرّبّانيين، وذوي الاختصاص والخبرة، بل الغرض من هذا الفصل تفعيل دورهم، بعيداً عن تسلط الحاكم الذي يعمل في الغالب على تسخير الدين وممثليه لخدمته، وخدمة أتباعه وأعوانه.

ولم يَشعِ الفساد والاستبداد إلا عندما قَسمت الأدبياتُ السياسيةُ التراثية "الرَّعيةَ" إلى "عامَّة" و"خاصّة"، واستحوذ الحاكم على وسائل توجيه المجتمع واستخدمها لتطويع الأمة

وتبرير فساده واستبداده، فلم يعد هناك مؤسسة للدولة المدنية، وبالتالي ضُيِّعت الحقوق، وهو ما يتطلَّب إصلاحاً عمرانياً بالمفهوم الخلدوني، وإصلاحاً دينياً يقوم على العقلانية والتجريبية، يعيد ترسيم العلاقة بين الدين والسلطة ويؤسس لدولة مدنية إسلامية، تكون العلاقة فيها بين الحاكم و"الرعية": المواطنين، متكافئة. فلا يجري النظر إلى "الرعية" بوصفها ذاتاً تذوب في إرادة الحاكم والسلطة وأعوانها، بل بوصفها أساس السلطة وركيزتها وغايتها. ويُنظر إلى الأمة بوصفها مجموعة مواطنين لا رعايا.

نسأل الله السداد والرشاد

إنه سميع مجيب الدعاء

obeikandl.com